جدلية أمن الدولة والأمن الاجتماعي... بين التصادم والوفاق

Polemic of State security and community security... Between opposition and convergence

الدكتورة/ وسيلة قنوفي [1،2،3]

[1] **جامعة سطيف** 2، **(الجزائر)**

[2] **مخبر تطبيقات التكنولوجيا الحديثة على القانون، جامعة سطيف** 2

[3] **المؤلف المراسل:** cristalll_19@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/06/14   تاريخ القبول للنشر: 2020/03/06   تاريخ النشر: 2020/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد كنتاوي (جامعة أدرار)   اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (الأردن)

ملخّص:

يعدّ الأمن الاجتماعي من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية المعاصرة في عالم تتنازعه تيارات إيديولوجية مختلفة، ورغم أن الفهم العام للأمن الاجتماعي يتمثل في كونه مسؤولية الدولة إلا أن الاستقرار الأمني داخل الدّولة لا يتأتّى إلاّ بضبط المعادلة بين أمن الدّولة وأمن أفرادها، عن طريق الإدارة المعقولة لاحتكار حق استخدام القوة والإكراه، في حُدود متطلبات دولة القانون، فتظل الدّولة المسؤولَ الأول عن أمنها وأمن أفرادها، في إطار احترام حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية.

الكلمات المفتاحية: أمن الدولة؛ الأمن الاجتماعي؛ الاستقرار الأمني؛ التماسك الاجتماعي؛ المواطنة؛ الصراعات الاثنية.

Abstract:

Community security counts among the major challenges facing contemporary human societies in a world torn apart by different ideological currents. Although the general concept of community security consists in considering it the responsibility of the State, security stability within the State can only be achieved through finding the right balance between the security of the State and that of its citizens, through the reasonable administration of the monopoly of the right to use force and coercion, within the limits of the needs of the rule-of-law, since the State remains solely responsible for its own security and that of its citizens, within the framework of respect for human rights and fundamental freedoms.

Key words: *State security; community security; security stability; social cohesion; citizenship; ethnic conflicts.*

مقدّمة:

لا تزال المعضلة الأمنية تحتل الصدارة في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية، بل وحتى الأفراد والدول. فالجميع بات يبحث – على المستويين النظري والعملي – عن الطريقة المثلى التي تضمن الأمن والاستقرار في ظل ما يشهده العالم من انتشار للعديد من الظواهر الأمنية التي خرجت عن نطاق سيطرة الدول.

فقد تطور مفهوم الأمن من إطاره الفردي إلى الجماعي بوصفه نتيجة مباشرة لتطور النظم الاجتماعية، ليصبح أكثر شمولية في معالجة مفهوم الحماية باعتباره التزام يقع على عاتق السلطة الحاكمة ومحور سياستها، ليشمل جميع نشاطات المجتمع ومؤسساته ليصنع علاقة جدلية بين السلطة والمواطن، بعد أن تحول أمن الدولة اليوم وفي الكثير من الأنظمة السياسة إلى هاجس اندمج في صلب العقيدة السياسة، انعكس في سلوكها وممارساتها ليشكل هدفا ووسيلة في آن واحد.

لدرجة حصر الأمن فيها في معنى الردع أو معنى العقاب، وهما مما يفرضان بقوة القانون بل وقد تلجأ الدولة إلى الزجر أيضا لفرض القانون أو النظام. وهو ما سيضرب بقوة في البنية التحتية للأمن أو ما يعبر عنه بأمن الشعوب بأن تكون هناك حاجات لا تجد سبيلا إلى تحقيق نفسها تحقيقا مشروعا أو إنسانيا وعلى نحو يحفظ الكرامة للشعوب التي لن يبقى في وسعها سوى الرد على هذه الصدمات، مستجمعة قواها الاثنية أو الدينية للدفاع عن ذاتها قيمها واحتياجاتها بما قد ينعكس سلبا على أمن الدولة و استقرارها. من هنا تنبثق الإشكالية المحورية لهذه الدراسة والتي يمكن طرحها كما ياتي:

كيف تتحقق المعادلة الأمنية التي تحقق التوافق بين متطلبات كل من أمن الدولة والأمن الاجتماعي دون توسيع حدود أحدهما على الآخر؟

ولبناء تصوّر يمكننا من حلّ الإشكالية المطروحة نتصوّر الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: إنّ المقاربة النظرية بين متغيري الأمن الاجتماعي وأمن الدولة تظهر التقارب بينهما من حيث الهدف، لكن المقاربة العملية قد تعكس التناقض بينهما من حيث الوسائل.

الفرضية الثانية: قد لا يمكن تحقيق التوافق بين الأمن الاجتماعي وأمن الدولة إلا إذا ما توافرت في كل منهما مقومات تخدم الأخر ولا تنتقص منه.

وقصد اختبار صحة الفرضيات التي تم تصورها، والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا منهجًا تحليليًا استنتاجيًا وذلك بتحليل علاقة التأثير والتأثر بين متغيري الأمن الاجتماعي وأمن الدولة، ومن ثَمَّ استنتاج التفاعلات التي من شأنها إحداث التوافق والانسجام بينهما. ورجحنا تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيْن:

<u>المحور الأول</u>: الأمن الاجتماعي وأمن الدولة ... توافق مفاهيمي وصراع عملياتي،

<u>المحور الثاني</u>: إحداث التوافق بين "أمن الدولة" و"الأمن الاجتماعي".

المحور الأول

الأمن الاجتماعي وأمن الدولة؛ توافق مفاهيمي وصراع عملياتي

تتداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الأمن الاجتماعي وأمن الدولة وحدود كل منهما، حيث تبرز العديد من التداخلات بين أمن الدولة (الوطني) والأمن الاجتماعي من حيث اتفاقهما من حيث مبدأ الضرورة والحاجة، خاصة ضمن مقاربة الأمن الإنساني. لكنها تتوزع في حقول دراسية بين علم الاجتماع والعلوم السياسية، لتأخذ طريقها إلى التماس مع الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية، لارتباطها بحياة الإنسان وإشباع حاجاته في كنف الدولة التي ينتمي إليها.

أولا: التجانس المفاهيمي "الأمن الاجتماعي" و"أمن الدولة"

الأمن الاجتماعي هو الأمن الذي يستمده الفرد من انتمائه، سواء أكانت أسرة أو مجتمع محلي، أو منظمة أو جماعة عنصرية أو عرقية، يمكن أن توفر لهم هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم. و عليه فإنّ الأمن الاجتماعي مرتبط بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والهوية الوطنية والدينية، العادات و التقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها. لذا فإن ضمان هذا النوع من الأمن يقع على عاتق الدولة من خلال القضاء على مثلث الرعب (الخوف، الجوع، المرض) الذي يواجهه الفرد، وفي هذا الإطار عرّف دوركايم الأمن الاجتماعي على أنه: "مجموعة من الأفراد التي بفضل اعتقاداتها الدينية ومشاعرها الوطنية المشتركة تحسّ بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل يفوق مجموع و عيها الفردي" (عدلي، 2001).

فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسّسات الحكومية والمدنية في الحدّ من الجريمة والتصدّي لها، واعتبار حماية الأفراد والجماعات من مسئوليات الدولة من خلال فرض النظام، وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة، بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم.

أما ما يهدّد الأمن المجتمعي فينبع من المساس بهويات المجتمعات وثقافتها، وتشكل الهجرة ومسألة التصادم بين الحضارات المتنافسة القضيتين الأبرز في العلاقات بين المركز والأطراف، فالهجرة تهدد هوية وثقافة المجتمعات المحلية بما تحدثه في التركيب العرقي والثقافي والديني واللغوي للسكان.

ذلك أن عدم التجانس بين الأفراد ثقافيا، أو دينيا،أو فكريا، يؤدّي إلى الصراع بين الجماعات على الموارد والفرص، أو نتاجا للتعصب والتطرف القومي أو الديني، ومن ثم تكثر الصراعات داخل الدولة الواحدة، أو حتى فيما بين الدول، والتي يذهب ضحيتها العديد من الأفراد، ومن أمثلة ذلك ما حدث رواندا وبورندي، وفي يوغسلافيا السابقة والشيشان (سيمونديس، 1995).

ويؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلبا على انتماءات الأفراد، وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر، وهو ما بدأت تظهر آثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة

الواحدة أو فيما بين الدول، وعدم توفير الأمن المجتمعي يمكن أن يقدّم بيئة خصبة لأي أفكار، أو أي اختراقات للأمن القومي.

إن المداخل التي تنطلق منها الدراسات المتصلة بأمن الدولة راسخة في علوم السياسة عادة، خارج الإطار القانوني، باعتبار أن العلوم السياسية كانت سباقة في دراسة المواضيع الأمنية قبل العلوم القانونية و التي تعتبر أن مصدر التهديد إجمالا هو ذا طابع عسكري، إذ تميل الأطراف التي تهدد أمن الدولة أن تكون خارج الدولة المعنية، وتتمثل عادة في دول أخرى أو تنظيمات معارضة اتخذت مواقعها في أرض دول أخرى. لكن الدراسات الحديثة لم تهمل التهديدات اللاتماثلية أو ما يعرف بالتهديدات الحديثة، والتي تتوقع أن يكون مصدر تهديد أمن الدولة داخلي نابع من سياستها أو أفرادها. و من أهم التعاريف المقدمة للأمن الوطني في هذا الإطار:

تعريف **موسوعة العلوم الاجتماعية**، التي تعرف الأمن الوطني على أنه: « قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية »، يعني ذلك تمكّن الدولة من حماية مكوناتها وقدراتها الداخلية وسيادتها وصيانة ذاتها، وانطلاقا من قدرتها الدفاعية التي كوّنتها لتكون في أتم الاستعداد لمواجهة الأخطار الخارجية، فالأمن لا يتم الوصول إليه في هذه الحالة إلا من خلال الدفاع الوطني الذي تشكله الدولة، ليكون سدّا منيعا ضدّ الأخطار الخارجية (Theery, 2003-2004).

و يعرفه " **فرانك تراجر Frank Trager** " و " **فرانك سيموني Frank Simonie** " أنه: « ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف إلى خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا و توسيع القيم الحيوية للدولة في مواجهة أعدائها الحقيقيين » (Trager, 1973).

فأمن الدولة وإلى جانب بعده الدولي القائم على التصدي للتهديدات الخارجية خاصة منها العسكرية، يرتكز على البعد الإيديولوجي المرتبط بقدرة القيادة السياسية على صياغة ووضع إستراتيجية وطنية لدى أفرادها تجعلهم يتمسكون بهذا النظام ويلتفون حوله، فالدولة تسعى للحفاظ على إيديولوجيتها ونسقها القيمي بشكل كبير نظرا لما يعنيه من دلالات، تتعلق بالواقع السياسي والاجتماعي الاقتصادي و الثقافي.

أما معيار الأمن الاجتماعي من منظور أمن الدولة منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والمدنية في الحدّ من الجريمة والتصدي لها، وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام، وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر (عدلي، 2019)؛ ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم.

ثانيا: فلسفة دولة الأمن" و"أمن الدولة"

في دولة الأمن تكون الدولة أعلى السلطات السياسية باعتبارها عقد اجتماعي منظم، يوحّد المجتمع وينشئ القوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، ويؤمّن السلم الداخلي، والأمن من العدوان الخارجي. فالأمن وظيفته حفظ حق الدولة في البقاء، بأن تمارس سيادتها ووظائفها بشكل طبيعي.

وعليه فان دولة الأمن هي الدولة التي يرتهن فيها الأمن إلى سلطة القانون، فتكون الدولة هي الأصل والأمن هو شرطها وميزتها، وما تعقده الدولة عبر مؤسساتها وقوانينها، هو ما يقوّي شرعيتها، وبقدر ما تستهدف عبر قوانينها وأنظمتها القضاء على ما يهدّد أمن أفرادها تكون دولة أمنة، وكلّما غابت القوانين عن الاعتناء بهذه الأمانات صارت "دولة لا أمن"، فيصبح الأمن هو أداة الدولة ليبقى مشروعها قائما ومنجزا، على عكس "الدولة الأمنية" التي تتحوّل فيها الدولة إلى مصدر تهديد لأمن مواطنيها (Frederic, 2008)، هذا الطرح يجعلنا نتساءل، هل يجب تجاوز الدولة لتحقيق الأمن الإنساني أم أنها شرط ضروري لا غنى عنه؟

شكّك بعض المتحمسين لفكرة الأمن الاجتماعي في ضرورة توافر أمن الدولة كشرط لتحقيق الأمن الاجتماعي، على اعتبار أن الدولة تستمدّ شرعيتها من مهمة ضمانها لأمن أفرادها، فإذا تخلّفت عن الوفاء بذلك فما الهدف من بقائها؟ وقدّموا الحجج التالية:

- باعتبار أن العولمة هزّت أركان الدولة الوطنية كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، ذلك أن التحولات العميقة لهذه الظاهرة (العولمة) في مختلف الميادين، الاقتصادية والسياسية والإعلامية جعلت الدولة تفقد عنصر الضبط والاتزان في أدائها، وفي هذا الإطار عبر "كينشي أوهماي، Kenichi Ohmae" في كتابه "نهاية الدولة الوطنية"، «أنّ المحدّدات الخارجية للقرار السياسي تفوق بشكل مطرد المحددات الداخلية» (Kenichi، 1995)· و هو ما حول الدولة بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعلات الدولية،
- الواقع أظهر أن عجز الدولة عموما في التحكم في الأزمات الاقتصادية خلال أكثر من أربع عشريات (1970-2010)، ما أدّى إلى تفوق القطاع الخاص على حساب القطاع العام وسيطرته، لدرجة أنه أصبح هو المتحكّم الرئيسي في السياسات الاقتصادية داخل الدولة (Higgot, 2018)،
- أنماط الهوية أصبحت أكثر تعقيدا، حيث أدّت الحاجات الإنسانية، خاصة الحاجة إلى الهوية إلى تحوّل الولاء من ولاء الدولة إلى الولاء للجماعات، إذ نجد جماعات في سيريلنكا ولبنان مثلا أقوى من دولها، ويوجه لها الفرد الولاء أكثر من الدولة. فالتصعيد في تأكيد الولاء المحلي على حساب الولاء الوطني ولد لدى الفرد شعور المشاركة في الحياة العالمية بقيمه وأساليبه،لا بقيم وضوابط الدولة التي قد تكون دولة حارسة فوق اللزوم (Nguema, 1997)،

رغم حجّة هذه المبررات إلا أننا نجد في الجانب الآخر المؤيدين لضرورة الحفاظ على الدولة بكلّ مقوّماتها، باعتبارها هي الإطار المنظم الوحيد الذي يمكن أن تحقّق من خلاله متطلّبات الأمن الاجتماعي لعدة اعتبارات أهمها:

- أنّ المجتمع الدولي هو مجتمع مكوّن أساسا من الدول، والفرد لا يحظى بالاعتراف القانوني بالقدر الذي تحظى به الدولة، فهي من يعترف له بالشخصية القانونية، وهي من يبرم الاتفاقيات ويوقعها، وهي من يدافع عن مواطنيها ويحمي حقوقهم، وبدون الدولة يصعب على الأشخاص تحقيق أمنهم فرادى (De Senarclens, 1998)، حتى أن تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994،والتقارير اللاحقة له أكدّوا جميعا أنّ مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني لا يمكن أن تتكفل بها منظمة عالمية وحيدة، بل لابدّ من شبكة مؤسّساتية متعاونة تدرج كل من الفرد، المجتمع وخاصّة الدول، وهذا أكبر دليل على أن الأمن الاجتماعي يثمّن أمن الدولة كأحد أهم الركائز لتحقيقه.
- الدولة هي الحامية لحقوق الإنسان، وهي من يوفّر المحيط الملائم للحفاظ على سلامة أفرادها وأمنهم، من خلال وضع منظومة قانونية تنصّ على الحقوق وتحميها، كما تضع البرامج الإستراتيجية التنموية والاقتصادية والنظم المالية لضمان متطلبات مواطنيها واحتياجاتهم، وهي الحامية لثروات شعوبها من مياه وطاقة وموارد أولية، وفي هذا الإطار، أكد تقرير البنك العالمي لسنة 1997 والمتعلق بالدولة (الدولة في عالم متغير، 1997)، أنه بدون دولة فعّالة لا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دائمة (Walt, 1991).

<u>ثالثا</u>: غياب الاعتدال بين الأمن الدولة و الأمن الاجتماعي

في غياب الاعتدال بين الأمن الوطني والأمن الاجتماعي يصبح مفهوم الأمن الوطني محصورا في "<u>الدولة الأمنية</u>" التي تتحوّل فيها الدولة إلى مصدر تهديد لأمن مواطنيها (Frederic, 2008)، والملاحظ عمليا أنّ تحقيق أمن الدولة في بعض الأحيان يتمّ على حساب أمن الأفراد، يظهر ذلك عندما تسعى سلطات الدولة إلى فرض ما يعرف "بالأمن المطلق"، من خلال اللجوء إلى إجراءات استثنائية لفرض القانون والنظام، بوضع القيود على حريات من تشتبه فيهم أنهم يهدّدون أمن الدولة، كالأقليات مثلا، وفي سبيل الحفاظ على أمنها تفرض الدولة قيودا على حرية التعبير والتنقل، وقد يصل الأمر إلى حدّ استعمال القوة العسكرية، وهو ما يبرر الإنفاق العسكري المتزايد من جانب بعض الدول، بهدف توفير الحماية والاستقرار للنظام (نبيل، 2008)، بل واستخدام القوة المسلحة لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، تماما كما حدث في ثورات الربيع العربي 2011، في تونس ومصر وليبيا وغيرها.

وعلى صعيد آخر، قد تتظافر جهود أولئك المضطهدين داخل الدولة، مع قوى أجنبية لها مخططاتها على أراضي الدولة، وعندما ينجح هؤلاء بمساعدة تلك القوى في الإطاحة بحكوماتهم، فهم بعملهم هذا يمهدون لوقوع بلادهم ضحية الاحتلال الأجنبي.

يمكن كذلك أن يشكّل ضعف الدولة تهديدا لأمن أفرادها، فمصدر الحروب الأهلية يكمن في ضعف الدولة الناتج عن عدم شرعيه السلطات فيها، وهو ما يفتح المجال للعنف، الذي يشكل مدخلا للإجرام والفوضى، وقد يؤدي إلى انقسام الدولة إلى دويلات ينجرّ عنها خلق قوميات عدائية قد تنتهي بنشوب الحرب بينها (Robert, 2003).

وضعف الدولة لا يكون فقط في المجال السياسي، بل قد يكون كذلك في المجال الاقتصادي، كعجزها في تسيير الاقتصاد، والتحكم في الأزمات الاقتصادية، وهو ما ينعكس سلبا على أمن أفرادها الاقتصادي، الغذائي وحتى الصحي، فتظهر بذلك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

فتغدو الدولة نفسها المهدّد الرئيسي الذي يحيق بالأمن الاجتماعي لإفرادها فتستخدم القوة الشرعية لمرامي غير شرعية وغير إنسانية، وهو ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 فتفسد شرعية وجود الدولة ككل كونها في الأصل "خيرا عاما" (قاسم، 2018). وتفقد بذلك شرعيتها.

عند هذا التحوّل يدخل الأمن الوطني في جانبه الداخلي والأمن المجتمعي في دوامة من الفعل وردّ الفعل ليخلق الصراع بين النزعة القومية للدولة والنزعة القومية للجماعات داخلها فيتزعزع الأمن المجتمعي. ذلك أن أفراد المجتمع وأثناء سعيهم لتحقيق أمنهم فرادى تسيطر عليهم غرائزهم الاثنية باعتبارها العنصر الجامع والقاسم المشترك لدى مختلف فئات المجتمع، ما قد يؤدّي إلى انهيار الدولة ذاتها عندما تعجز عن تحقيق التعايش بين الجماعات الاثنية نظرا للتنافس الناشئ بينهم.

المحور الثاني

إحداث التوافق بين "أمن الدولة" و"الأمن الاجتماعي"

إنّ العلاقة التي تربط "أمن الدولة" و"الأمن الاجتماعي" هي علاقة تأثير و تأثر، فكلما زادت المغالاة في أمن الدولة تناقص مستوى الأمن الاجتماعي وتفكّكت بنيته، و كلما غاب الأمن الاجتماعي تأثرت قوة الدولة وغاب استقرارها الأمني. لذا وحتى يتسنى لنا تحقيق الوفاق والتكامل بينهما، يتعين علينا بداية التطرق لأمن الدولة والأمن الاجتماعي في حال طغى أحدهما على الآخر، ثمّ نبحث في مقوّمات تحقيق التكامل بين المفهومين حتى يكون كلاهما منتجا للأمن.

أولا: الأمن الاجتماعي وأمن الدولة علاقة تأثير و تأثر

يتأثر الأمن لاجتماعي بأمن الدولة والعكس صحيح وهو ما جعل العلاقة بينهما علاقة فعل و ردّ فعل وهو ما سنحاول توضيحه من خلال العناصر التالية:

1/ غلو أمن الدولة يهدم الأمن الاجتماعي:

تصل الدولة الأمنية لدرجة غير مقبولة في تحقيق أمنها على حساب أمن أفرادها عندما تكون:

- **دولة فاسدة:** وعادة ما يتغلغل الفساد وشبكة المصالح في الدولة الأمنية بين رجال المؤسسة العسكرية، ورجال الأعمال، ورجال القضاء، وأعضاء المجالس التشريعية بشكل يقترب من دولة داخل

دولة (عبدالرزاق، 2003)، فتتحول الدولة الفاسدة من "دولة خادمة" تعمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها وتقديم الخدمات الضرورية لهم، والسعي لتحسين مستوى معيشتهم إلى "دولة مخدومة" من طرف مواطنيها وعلى حسابهم، من خلال انتهاك حقوقهم الأساسية.

- **دولة متسلطة:** وهي عادة دولة أمنية، تجعل من أمن مؤسساتها وسلطاتها غايتها العليا، وتسعى إلى تحقيقه بكل السبل، حتى ولو كان ذلك على حساب أمن أفرادها، فهي دولة تمرّدت على مواطنيها كونها أخلت بشرط التعاقد بينها وبينهم (قاسم، 2018)، فبدل أن تكون الحامية لهم، المشبعة لحاجاتهم، أصبحت الدولة المضطهدة لأفرادها القامعة لحقوقهم وحرياتهم، وهكذا أفقدت مبدأ الحقوق والواجبات دلالته الشرعية عند مواطنيها.

- **دولة فاشلة:** والتي تتميز بغياب الشرعية وشخصنة الدولة، وتنوّع الطوائف والاثنيات، وهو ما يتسبب في وجود أنظمة غير مستقرة، بسبب وجود صراعات حول السلطة بين القبائل و الإثنيات، وغياب أو فشل محاولات العمل المشترك والوفاق لبناء سياسة مستقرة، وهو ما يجعل القوى الأجنبية تشكل خطورة في هذه الدول، تزداد مع ازدياد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية... لأن الدول الفاشلة غير مهيأة لمواجهة المستجدات والمخاطر الداخلية والخارجية، وهو ما يرفع من درجة تهديد الأمن داخلها ويجعله في اضعف مستوياته (Grocker, 2003) فينعكس ذلك على دول الجوار والدول الأخرى، وهكذا تتحول هذه الدول إلى مصدر تهديد للسّلم والأمن الدوليين، وهو ما يجعل القوى الأجنبية تتدخل لحل مشاكلها وإيقاف الصراعات بداخلها.

2/ تفكّك الأمن الاجتماعي يهدم أمن الدولة:

إنّ التمايز بين "الأمن الاجتماعي" و"أمن الدولة" لا يعني أنّ أحدهما يتعارض مع الآخر بالضرورة، كما أنّ مفهوم الأمن الاجتماعي لا يدع أمن المجتمع يحلّ محل أمن الدول، فكلاهما يعتمد على الآخر، وأن أمن الدول يظلّ شرطا ضروريا لأمن شعوبها، لكن أمن الدولة لا يكفي لضمان أمن الناس، لذا يجب على الدولة أن توفر أشكالا شتى من الحماية ولمواطنيها لتقترب من تحقيق الأمن بكل أبعاده.

فيدعم الأمن الاجتماعي " و"أمن الدولة" بعضهما البعض، ذلك أن بناء دولة فعالة وديمقراطية تقدر شعبها وتحمي أقليتها لهو إستراتيجية لبناء الأمن الاجتماعي، وفي الوقت ذاته يغدو تحسين الأمن الاجتماعي والمعيشي لشعب هذه الدولة معززا للنهوض بشرعية الدولة واستقرارها وأمنها، لأنّ الأمن الإجتماعي يوفر الأساس الصلب للاستقرار الوطني، وفي هذا الصّدد أشارت" لجنة Loyd Exworthy للحكومة العالمية" في تقريرها عام 1995 على أنه:

«يجب النظر لأمن الشّعوب باعتباره هدفا مساويا في الأهمية لأمن الدول» (Loyd, 1999).

وفي هذا الصّدد أيضا أفصح الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان": «إنّ الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصوّر السيادة الوطنية قد وجد من أجل حماية الفرد، والذي يعدّ هو

سبب وجود الدولة وليس العكس، وأنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب مواطنيها حقوقهم تحت حجة السيادة» (Abad, 2010).

على ضوء هذا العرض، يتبين أنه في الوقت الذي يزعم فيه الكثيرون بأننا في فترة ما بعد الحرب الباردة قد دخلنا مرحلة نهاية الدولة الوطنية أو مرحلة اللادولة، إلا أننا نشهد في مقابل ذلك محاولات مفهوماتية لتطوير وظائف الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، حيث حصل الانتقال من صيغة الدولة الحارسة إلى الدولة الخادمة، إلى دولة الرفاهية "Welfare State" (حسين، 2006).

ثانيا: مقومات التوافق بين أمن الدولة و الأمن الاجتماعي

إن تحقيق التوافق والانسجام بين الأمن الاجتماعي وأمن الدولة يقتضي توافر عدة مقومات يوفرها كل واحد منها للآخر يمكن توضيحها كما يلي:

1/ مقومات الأمن الاجتماعي لدعم أمن الدولة:

سنتعرّض هنا لأهمّ مقوّمات الأمن الاجتماعي التي من شأنها تعزيز أمن الدولة والتي سندرجها كالآتي:

أ- الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي:

إنّ أغلب التهديدات التي تترصد الأمن الاجتماعي، تنبع من الأفراد أنفسهم (الإرهاب، الإجرام بمختلف أنواعه، الحروب الأهلية ...)، لذا فإنّ عملية تحقيق الأمن الاجتماعي تتوقف على عملية "**الاستثمار في الفرد**" في حدّ ذاته، وتحويله من "**متغير مهدّد**" إلى "**متغيّر فاعل**"، من خلال إعمال مبدأ المواطنة، التي تعتبر عاملا أساسيا في تعزيز علاقة الفرد بوطنه، فلمّا يشعر الفرد بالانتماء إلى مجموعته والثقة إزائها، يكون ذلك الشعور عنصرا حاسما في بناء "**رأس المال الاجتماعي**"، الذي من دونه لا يمكن أن تحقق التنمية الإنسانية والأمن الاجتماعي على حدّ سواء (Woolcack, 2001).

ب- تقوية أبعاد الأمن الاجتماعي:

إن المواطنة الصالحة تعتبر الدعامة الأساسية لاستقرار الأمن الاجتماعي ومصدر قوته، وتنعكس إيجابا على مختلف أبعاد الأمن الاجتماعي من خلال:

- تقوية البعد السياسي للأمن الاجتماعي، ودور المواطن يتجسد من خلال الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعدّدي، بالإقرار والمشاركة في النظام السياسي الديمقراطي والحفاظ عليه، وكذا الوفاء بواجباته السياسية (Human Security Now, " Denial of Citizenship: A challenge to human security", June 2004) (الانتخاب، الولاء للدّولة، الحفاظ على مؤسسات الدّولة وثرواتها...)، والالتزام الكامل بمنظومة القوانين المنظمة للدولة، والمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة على خياراته بما يحقق أمنه واستقراره، و كذا احترام الرموز و الثوابت الوطنية،
- تقوية البناء الاجتماعي من خلال التحلّي بالوعي الاجتماعي الذي ينبذ العرقية والطائفية، التي تهدّد التماسك الاجتماعي والوطني، والمساهمة في استئصال عوامل ومسبّبات الجرائم العادية والمنظمة،

ونبذ العنف والإرهاب بمختلف صوره (الإحتماعي، الفكري، السياسي...)، عن طريق التبليغ عن الجرائم مثلا والتقدم للشهادة والتحلّي بروح التسامح (بهو، 2005).

- تحقيق البعد الاقتصادي للأمن الاجتماعي: ودور المواطن يتجسّد هنا في العمل والمثابرة الذاتية والنشاط الفعّال والمساهمة أكثر في عملية الإنتاج، والمحافظة على الثروات الاقتصادية لدولته بعيدًا عن الاحتيال والتهريب، ويتجسّد أيضا بالنهوض المجتمعي صوب الفعل الاقتصادي الواعي والمدروس والسلوك المتطور، بالتعاون مع مؤسّسات الدّولة، قصد تحقيق الاكتفاء الذي يُلبي احتياجات المواطنين المعيشية خاصّة الغذائية. وفتح المجال لممارسة العمل الحرّ في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة (Marck, 2001).

- البعد المعنوي أو الاعتقادي وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة، مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها، و في هذا الإطار يستلزم على الدّولة خلق توازن فعلي بين الخصوصية "الثقافية"، "اللّغوية"، "الدّينية" و "العرقية"، وضرورة بناء منطق للاندماج القومي للمواطنين داخل الدولة الواحدة، من خلال بناء مجتمع تعدّدي وعادل (جميلة، 2014)، يحمي حقوق الجميع على قدم المساواة.

كما أنّ هذا البعد يتطلّب احترام الفكر والإبداع، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة،بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجماعي، ودرج الناس على الإيمان بها.

2/ <u>مقوّمات أمن الدولة لدعم الأمن الاجتماعي:</u>

هناك مجموعة من المقومات التي ينبغي أن يوفرها أمن الدولة لدعم الأمن الاجتماعي يمكننا التطرق لأهمها كما يلي:

أ- توفير العدالة:

تحتكر الدّولة وظيفة إقامة العدالة بين المواطنين، من خلال منظومة قانونية تنص على الحقوق والحريات وتحميها، وتحمي بها أرواح وأموال الأفراد وتصون مصالحهم، وتفصل بينهم في ما يحدث من منازعات ناجمة عن تضارب مصالحهم. وقد أظهرت تقارير التنمية الإنسانية أن تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية من شأنه دفع عجلة التنمية، ومن ثمّ تحقيق مستوى مقبول من الأمن الاجتماعي بمختلف أبعاده من خلال:

- المساهمة في تغييب العنف والصراعات التمييزية، أي تلك التي تنشأ بسبب التميز لأسباب طائفية، دينية، عرقية، أو تلك القائمة بين الطبقات الاجتماعية، لأنّ العدالة الاجتماعية تولّد الشعور بالرضا،

- تحقيق انتفاع أكبر بالحقوق والحريات وتحسين قدرة الجميع للوصول بسرعة متساوية للخدمات، صحة، تعليم، عمل وغيرها من مقوّمات الحياة الكريمة، وهو ما من شأنه تغييب تصادم المصالح بين مختلف فئات المجتمع (Droits de l’homme et développement humain, 2000).

ب- توفير الخدمات:

يقع على عاتق الدّولة مسؤولية خدمة مصالح المجتمع ككل، لتمكّن أفراده من مستويات حياة مرضية، فهي من يوفّر الخدمات الاجتماعية من صحّة وتعليم وسكن، وهي من توفر شبكات الضمان الاجتماعي ضدّ المخاطر والأمراض، وهي من يتولّى تحسين الخدمات العامة كشبكات الصّرف الصحي وشبكات الماء الشروب، كما توفر خدمات اقتصادية متنوّعة من خلال دعمها للقطاعات الاقتصادية الهامة العامة والخاصة، التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية لأفرادها (علام، 2003).

ج- إشباع حاجات مواطنيها:

تتولى الدّولة مهمة إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية (Basic Human Needs) لمواطنيها، التي من دونها لا يتحقق بقاء البشرية واستمراريتها، فتصوغ السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما يضمن كفاية الحدّ الأدنى من هذه الحاجيات الأساسية، من مأكل وملبس وماء صالح للشرب، ودعم للسلع الأساسية (حليب، خبز...)، وغيرها (محمدسيّد، 2002).

د- سيادة القانون:

إنّ "مبدأ سيادة القانون" يقتضي تواتر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة فيما يتصل بممارسة الأفراد والجماعات والسلطة الحاكمة لصلاحياتهم في كل المجالات، مع كفالة مساواة الجميع أمام القانون، وذلك وفق الآتي:

- دسترة الحقوق ضمانا لحمايتها،و حلّ المنازعات بالطرق القانونية (السلمية)، بعيدًا عن العنف والوسائل غير المشروعة، بالإحتكام إلى قضاء مستقل (قضاة ومحامون لا يخضعون إلاّ لسلطان الحق والعدل)، قادر على فرض الالتزامات، وكفالة التمتع بالحقوق، عن طريق منظومة قانونية تتسم بالعدالة في تنظيم العلاقات بين الدولة والأفراد.
- دعم مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون مهما كان مركزهم الاجتماعي، وهو ما يضمن لجميع الأفراد التساوي في الفرص المتاحة والانتفاع بمختلف الحقوق، وفي التوزيع العادل لعوائد التنمية (Human Security Now, " Denial of Citizenship: A challenge to human security", June 2004).

في الأخير ننوّه أننا حاولنا فقط التطرّق لأهم الدعامات التي يمكن أن يوفرها أمن الدولة للأمن الاجتماعي ليكونا في توافق لأنّ حصرها جميعا هو أمر غير ممكن.

الخاتمة:

عملت هذه الدراسة على تجسيد هدف مركزي، هو تحقيق المعادلة الأمنية التي تخلق التوازن بين متطلبات أمن الدولة واستقرارها بما لا يهدم قوة و تماسك الأمن الاجتماعي وتوصّلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراجها كما ياتي:

- ✓ تتفق الدلالات المفاهيمية والنظرية لكل من الأمن الاجتماعي وأمن الدولة من حيث الهدف المنشود، لكن الاختلاف في أسلوب التفعيل يوقعهما في كثير من الأحيان في التصادم وهو ما يؤثر على التوازن المطلوب لتحقيق المعادلة الأمنية،
- ✓ غياب الاعتدال بين الأمن الاجتماعي وأمن الدولة يزيد في مستوى الهشاشة داخل كل منهما، ويدخلهما في دوامة من الفعل وردّ الفعل قد تنتهي بهدمهما كليا،
- ✓ تحقيق التوافق والانسجام بين الأمن الاجتماعي وأمن الدولة ليس أمرا مستحيلا،لكنه يتطلب عدّة دعامات يوفرها كل منهما للأخر. فدرجات الاستقرار الداخلي للدولة مرتبط بمدى تحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، يقابله على مستوى الأمن الاجتماعي ضرورة الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي بما يقوّي كلّ أبعاد الأمن،
- ✓ في الأخير نؤكّد أنه لا يجب فقط أن نعوّل فقط على الدولة كمؤسّس وحيد للأمن إذ أصبحت الدولة تحتاج إلى الفرد كشريك في مجال الأمن ما يجعله يحافظ على المكتسبات الأمنية داخل دولته. فينبغي أن لا نفكر فقط في صنع الأمن وإنما المحافظة عليه كذلك

مراجع المقال:

1. جانوس سيموندیس. (ديسمبر، 1995). الحقوق الثقافية نوعية من حقوق الانسان. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* ، الصفحات 140-159.
2. حجاج قاسم. (2018). تاريخ الاسترداد 25 08، 2018، من مدخل إلى تحليل نسقي للأسباب الهيكلية للهزات الأمنية الشاملة في المنطقة المغاربية الساحلية": www.bouhnia.com /news.php ? action:view sib
3. داوود عماد صلاح عبدالرزاق. (2003). *الفساد والإصلاح*. دمشق: إتحاد الكتاب العرب.
4. روان فضايل بهو. (2005). التسامح كأحد سبل تحقيق الأمن الإنساني في الدّول العربية". *المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية*. اليونسكو.
5. سعد طه علام. (2003،). *التنمية ....والدّولة، .*. القاهرة: دار طيبة.
6. صالح علي نبيل. (Septembre, 2008). *"الدولة الوطنية الحديثة بين مفهومي الأمن و القمع"*. تاريخ الاسترداد 02 11، 2018، من http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/8449
7. عدلي. (2019). *دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي ، مؤسسة دار الهلال نموذجا*. تاريخ الاسترداد 19 03، 2019، من https://www.politics-dz.com.
8. عصمت عدلي. (2001). *علم الاجتماع الأمني الأمن و المجتمع*. الاسكندرية: منشاة المعارق.
9. علاق جميلة. (2014). "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات التقليدية الجديدة"، *العالم الاستراتيجي، العدد الرابع* ، 306-320.

10.علي خالد حسين. (2006). ، اشكالية دولة الرفاه بين الأسباب و النتائج. *مجلة المحور الاقتصادي ، المجلد 8، العدد 02* ، الصفحات 92-107.

11.فهمي محمدسيّد. (2002). *الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي*. لإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

12.(1997). *" الدولة في عالم متغير"* . لبنك الدولي للإنشاء و التعمير.

13. Abad, M. (2010). The Chalange Of Balancing State Security With Human Security". *Indonesian Quarterly, N0 32* , pp. 304-310.

14. De Senarclens, P. (1998). *, Mondialisation, Souveraineté et théories des Relations Internationales.* Paris: Armand Colin.

15. (2000). *Droits de l'homme et développement humain.* New York: PNUD,Bock Université.

16. Frederic, G. (2008). De la sécurité national a la sécurité humaine ". *revue-raisons-politiques* , pp. 4-18.

17. Grocker, C. (2003, Septembre/ Octobre). Engaging Failing State. *Foreign Affairs, Vol 82, N° 5* , p. 39.

18. Higgot, R. (2018, 05 13). "Globalization and Sovereignty". Toronto. Récupéré sur :www.utoronto.ca/cis/malory.pdf

19. (June 2004). *Human Security Now », " Denial of Citizenship: A challenge to human security".* by the Advisory Board on human security.

20. Kenichi, O. (1995). *The End of The Nation State : The Rise of Regional Economies.* New York: Simon and Schuster Press.

21. Loyd, E. (1999). La Securité Humaine :La sécurité des individus dans un monde en mutation. *,Politique étrangèren,N°2, 64 année* , pp. 333-342.

22. Marck, W. (2001). The place of social capital in understanding social and economic outcomes. *Canadian Journal of Policy Research, N°10,* , pp. 1-36.

23. Nguema, I. (1997). De La Violence en Afrique a L'aube du 21 eme Siècle. *Revue De La Commission Des Droits Africaine Des Droits De Lhomme Et Des Peuple* , pp. 93-113.

24. Robert, C. (2003). *The Breaking Of Nations: Order And Chaos in The Twenty First Centur.* London: Atlantic Books.

25. Theery, B. (2003-2004). Qu'est-ce que la sécurité national ? *La revue international et stratégique,* , pp. 33-50.

26. Trager, F. (1973). *National security and American society; theory, process, and policy.* Kansas: the University Press of Kansas.

27. Walt, S. (1991). The Renaissance of Security Studies. *International Studies Quarterly, N053* , pp. 211-239.

28. Woolcack, M. (2001). " The place of social capital in understanding social and economic outcomes. *Canadian Journal of Policy Research, N°10,* , pp. 1-36.